تلك الفترة قلب المجتمع الزراعي ، والحياة فيها قائمة على اساس العمل الجماعي ، لمجموع اسرة الفلاح ، الرعية » . أي ان الفلاح ، بمعنى آخر ، كان يشترك مع اسرته في زرع الارض والعناية بها ، ويتمتع من جراء وضعه هذا بحقوق ، لم يكن من السهل على الاقطاعي انكارها او تجاوزها في اسوأ الحالات . ولذلك اصبح من حق الابناء ، مهما بلغ عددهم ، وراثة حق التصرف عن ابيهم جملة فيما بينهم . كما كان من حق الاخوة ان يمنعوا احدهم اذا اراد التنازل عن حصته في حق التصرف الى شخص آخر خارج اطار الاسرة . وبالتالي خارج القرية ، وان يطالبوه بتحويل الحصة لاحدهم او كلهم كذلك فقد اشترك الفلاحون في الحقوق التقليدية لموارد قراهم ، المتعلقة عادة بالاراضي المجاورة والتابعة للدولة ، مثل حقوق الرعي ، وتجميع الاخشاب ، او المياه او غير ذلك من موارد[١٨] .

بقي نظام الاقطاع قائما في الدولة العثمانية على هذا الشكل ، وبصورة مقبولة[١٩] ، وبالتالي لم يؤد في حينه الى حدوث كثير من الاضرار بالفلاحين المتصرفين بالارض ، حتى بداية القرن الثامن عشر ، عندما بدأت العلاقات بين الاقطاعيين والفلاحين تدخل في اطوار جديدة ، سمتها الاساسية استبداد الاقطاعيين بالاراضي والفلاحين على السواء ، بالاضافة الى تحول معظم الاراضي التي يديرونها الى اقطاعيات ، اعتبرت في حكم الاملاك الشخصية للاقطاعيين[٢٠] .

ومع تدهور مركز الجيش وانحطاط قوته ، وتضعضع المراكز العديدة للنظام الاقطاعي العثماني ، درج الاقطاعيون الكبار على عادة « بيع » حق وهبة اقطاعيين صغار . وكانت هذه الصلاحيات منوطة في الاصل بالسلطان فقط ، ثم انتقلت فيما بعد الى حكام المقاطعات والولايات . اما هؤلاء الاقطاعيون الجدد ، فقد درجوا من جهتهم على اعتبار انفسهم اصحاب الارض ومالكيها . بينما بدأ منح الاقطاعيات في الفترة نفسها يشمل ايضا المدنيين ، واناس ليس لهم علاقة بالجيش ، من الذين اعطوا لانفسهم الحق بمنح الاقطاعيات ايضا خاصة في عهد السلطان مراد الثالث (القرن الثامن عشر) وحصل هذا في وقت كان فيه المهجور حقه غير قادر على الشكوى ضد الاقطاعيين او الحكم ، او القيام باستئناف قانوني ضد مثل هذه التجاوزات ، بعد ان بلغ الفساد والظلم اشدهما .

وكانت ادارة الاقليم وزراعته ، في سوريا وفلسطين ، في تلك الفترة ، في عهدة الحاكم العام او الوالي ، الذي كان ملزما بان يدفع للخزينة في العاصمة (الاستانة) ضريبة سنوية ، علاوة على مصاريف الشؤون الادارية المترتبة على اقطاعيته . اما ما كان يتبقى من تلك المداخيل فكان يضاف الى ثروته الخاصة[٢١] . ونجم عن ذلك زيادة في الضرائب ، الكثيرة في الاصل ، والتي كانت تقع كلها على كاهل الفلاحين ، من اجل سد احتياجات جيوش الاقطاعيين والملتزمين والجباة . ونتيجة لذلك وصل الفلاحون الى درجة كبيرة من الفقر المدقع ، حيث اضطروا الى دفع ضرائبهم ليس فقط بالمال ، لعدم توافره بين ايديهم ، بل وايفائها عينيا كذلك ، من المحاصيل والمنتوجات ، وفي احيان كثيرة ، كان الفلاحون ، والحالة هذه ، عاجزين عن تامين طعامهم وطعام عائلاتهم ، الامر الذي عرضهم الى المجاعات . واضافة الى ذلك ، تضامن حتى شيوخ القرى ، وفي احيان كثيرة ، مع جامعي الضرائب ، بدلا أ من ان يدافعوا عن السكان ، وذلك بتفضيلهم الصمت ، والسماح للملتزمين بان يفعلوا ما يريدون ، لقاء ، منحة او مشاركة في ربح او غنيمة . وقد سارت هذه الاوضاع في معظم منطقة الشرق العربي ، بما فيها فلسطين[٢٢] .

نبه تردي الاوضاع هذه وفساد الادارة ، وانحطاط المؤسسة العسكرية ، بعض السلاطين اللاحقين الى ضرورة اصلاح الاوضاع وكان اولهم السلطان محمد الثالث (١٧٢٤ م ـ ١٧٥٧ م) ، الذي بدأ اصلاحاته في الناحية العسكرية ، وذلك بتحسين اوضاع المدفعية والبحرية ، بواسطة الاستعانة بعدد من الضباط والخبراء الاوروبيين ، ولكنه لم يستطع التغلب على مشاكل العسكر باسرها ، او ضبط الانكشارية . وجيش الانكشارية كان قد شكله السلطان اورخان (١٣٢٦ م ـ ١٣٥٩ م) ، من الاسرى المسيحيين ، على شكل جنود دائمين ، ثم اعدادهم اعدادا خاصا حتى اصبحوا عماد الدولة في فترة قوتها . وكانت الغاية من انشائه عسكرية دينية . ولكن مع بداية القرن السابع عشر ، سمح للفلاحين والحرفيين وباقي افراد العامة ، بالانضمام للجيش الانكشاري ، بعد ان كان محظورا عليهم في السابق[٢٣] . ولذلك لم تتناول الاصلاحات جيش الانكشارية[٢٤] . وتبع السلطان